



أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000–2016.

## The impact of foreign direct investment on the Algerian balance of payments: a record study for the period 2000–2016.

د. منير خروف<sup>1\*</sup>، د. ريم ثوامرية<sup>2</sup>، د. ليندة فريحة<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)

<sup>2</sup> جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)

<sup>3</sup> جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2019/09/29 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/03/08 ؛ تاريخ القبول : 2020/05/14

**الملخص:** تُهدف من خلال هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000–2016، بهدف معرفة فيما إذا كان هذا التحسن أو التدهور الذي عرفه ميزان المدفوعات الجزائري يعود إلى الانتعاش أو الانكماش في حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر أو يعود إلى عوامل أخرى، من خلال إجراء دراسة قياسية لتبيين ذلك.

وكانت النتيجة الجوهرية أنه لا يوجد أثر قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على حالة ميزان المدفوعات الجزائري، وأنه على العكس من ذلك هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ميزان المدفوعات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، ميزان المدفوعات، الاقتصاد الجزائري، التنمية.

**تصنيف JEL:** f21.f210

**Abstract:** This paper aims at showing the impact of foreign direct investment on Algeria's balance of payments during the period 1990–2016, in order to determine whether this improvement or deterioration in the Algerian balance of payments is due to the recovery or contraction in the volume of inflows from foreign direct investment or Other factors, through a measurable study to demonstrate that.

The fundamental result was that there was no relation to foreign direct investment (FDI) on the Algerian balance of payments situation, and that on the contrary, there was a statistically significant relationship between the balance of payments and the flow of foreign direct investment.

**Keywords:** foreign direct investment, balance of payments, Algerian economy, development.

**JEL classification :** f21.f210

**مقدمة:** يشغل موضوع الاستثمار الأجنبي حيزًا هامًا في الدراسات الاقتصادية، بالنظر للدور الكبير الذي يلعبه في السياسات التنموية لأي بلد، حيث يعتبر مكونًا أساسيًا من مكونات الطلب الكلي، ويسهم في زيادة الرفاه الاقتصادي من خلال إقامة المشاريع وتنشيط مختلف القطاعات وتوفير السلع والخدمات على أنواعها، سواء بغرض الاستهلاك أو بغرض التصدير، كما ويسهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي عن طريق مساهمته في تحسين رأس المال الاجتماعي وتوفير الأجر وضمان التكوين والتدريب، لذلك تسعى مختلف دول العالم إلى استقطابه إلى أراضيها للاستفادة مما تتمتع به الشركات متعددة الجنسيات حاملة لوائه من مزايا وامتيازات لا تتوفر عند مجموعة من الدول النامية مجتمعة، وخاصة تحسين موازين مدفوعاتها الذي يعاني من عجوزات لكونها أحادية القطاع، لذلك تعمل هذه الدول على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى أراضيها بهدف الإفادة منها من ناحية التمويل أولاً، كونه أهم مشكل تعاني منه هذه الدول، ثم الاستفادة من الخبرات التسويقية والتنظيمية والإدارية والتكنولوجية التي ينقلها الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي تحسين وضع ميزان مدفوعاتها عن طريق رؤوس الأموال الواردة إليها من جهة ومن جهة أخرى إقامة قاعدة إنتاجية والتوجه نحو التصدير والتقليل من الاستيراد ومنه التخفيف من العجز في الميزان التجاري ومنه تحسين الوضع العام لميزان المدفوعات، ومن بين هذه الدول الجزائر التي تسعى منذ الاستقلال إلى تحسين مؤشرات الاقتصاد والعمل على اللحاق بركب الدول المتقدمة عن طريق تهيئة الأرضية المناسبة للمستثمرين الوطنيين والأجانب من خلال سن تشريعات منظمة ومشجعة للاستثمار، خاصة في القطاعات الإنتاجية بهدف الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، لذلك شهدت الجزائر تحسناً ملحوظاً في حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، كما وعرفت تحسناً في ميزان المدفوعات بالرغم من الوقوع في حالة العجز في السنوات الأخيرة.

انطلاقاً مما تقدم وبهدف معرفة فيما إذا كان التطور الحاصل والتحسين الذي شهده ميزان المدفوعات الجزائري بما في ذلك العجز خلال الفترة 2000-2016 راجع إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من عدمه، يمكن طرح التساؤل التالي: ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016؟

**التساؤلات الفرعية:** انطلاقاً من التساؤل الرئيس، تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مراحل تدويل الشركات الأجنبية، والنظريات المفسرة لدوافع هذه الأخيرة في تصدير رؤوس أموالها نحو الخارج؟
- ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات؟

**فرضيات الدراسة:** قصد الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، تم وضع الفرضيات التالية:

- استقطاب رأس المال الأجنبي يتطلب توفير شروط مناسبة لذلك.
- للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على كل عناصر ميزان المدفوعات.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي تأثيراً إيجابياً في المدى الطويل على عناصر ميزان المدفوعات الجزائري.

**أهمية الدراسة:** تأتي أهمية هذه الدراسة لزيادة أهمية وانتشار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كونه يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وباعتباره من أبرز عناصر التنمية للدول النامية التي يعاني معظمها من ندرة رأس المال، وباعتباره أيضاً معالج بصفة مؤقتة وعلى المدى الطويل لاختلال ميزان المدفوعات في الدول النامية.

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى :

- التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وماهية ميزان المدفوعات.
- التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان المدفوعات.
- معرفة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بميزان المدفوعات.

**منهج الدراسة:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع وذلك من خلال عرض المفاهيم، والتعاريف، والاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي وهذا للتعرف على التطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر، كما تم

استخدام برمجية Eviews 8 لتحليل معطيات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بميزان المدفوعات التي تبين طبيعة تطور الدراسة خلال الفترة 2000-2016.

وبهدف الإجابة على التساؤل المطروح، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات.

المحور الثالث: العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

المحور الرابع: الدراسة القياسية.

### 1. الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

اختلفت النظرة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث أصبح ينظر إليه على أنه يمكن أن يؤثر ليس فقط على مستوى الناتج الداخلي للفرد وإنما في معدل نمو هذا الناتج وذلك بعدما كان النيوكلاسيك لا يعولون كثيرا على إمكانية أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل، حيث أن ذلك مرهون بتناقص الغلة في رأس المال الإنتاجي وأنه يمكن أن يؤثر على مستوى الناتج دون التأثير على معدله. (سلسلة، 2005، صفحة 5)

ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو دخل الفرد في البلد المضيف، حيث أنه يعمل على التوسع في استخدام المواد المحلية الخام، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، السماح بدخول التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري، ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عنها أي مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة كما في الدين الخارجي، إضافة إلى أنه يمكن أن يساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار في البحوث والتطوير. (سلسلة، 2005، صفحة 5)

1.1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك العديد من التعاريف التي حظي بها الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها ما يلي:

- ✓ **تعريف مؤتمر التجارة والتنمية UNCTAD:** هو توظيفات لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين، وأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة مستثمر في بلد آخر يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأصلي أو من بلد الإقامة، أيا كان هذا المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة. (Unectad، 2000، صفحة 267)
- ✓ **تعريف المنظمة العالمية للتجارة:** هو الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (أم) بامتلاك أصل أو موجودات في بلد آخر (مضيف) مع وجود القدرة على إدارة ذلك الأصل. (قحف،، 1989، الصفحات 23-24)
- ✓ **تعريف جون دينغ:** عرفه على أنه يكتسب طبيعة مختلفة من حيث المبدأ مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر، فهو لا يعني وجود تصدير رأس مال خاص، أي في صورته المالية فحسب، وإنما يعني عادة صفقة كاملة تتضمن تنظيم إنشاء المشروعات، وتوريد التكنولوجيا والخبرات التنظيمية وتأهيل الكوادر. (الحسين، 1986)
- ✓ كما ويعرفه المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي بأنه كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة، قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الو. م. أ. نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر. (pugel, 1996، p. 82)

### 2.1. خصائصه: عديدة نوجزها فيما يلي:

- ✓ هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية.
- ✓ هو تحويل مالي لا ينجر عنه أي عبء مديونية.
- ✓ يتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات نظرا لامتلاكها لاحتياجات مالية ضخمة. (الغفار، 2002، الصفحات 13-14)

### 3.1. أنواعه: يمكن أن نميز بين العديد من الأشكال للاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ الاستثمار المشترك.
- ✓ الاستثمار المملوك بالكامل.
- ✓ مشروعات عمليات التجميع.
- ✓ الاستثمار في المناطق الحرة. (خضر، 2004، صفحة 7)

### 2. الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات.

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس، لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية مزدوج فيها الدائنية والمديونية، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال. ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية، إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دولياً. (النبي، /، صفحة 1)

### 1.2. تعريف ميزان المدفوعات: هناك عدة تعريفات لميزان المدفوعات نذكر منها:

- ✓ هو سجل يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين محليا في تلك الدولة، والمواطنين المقيمين في دول أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة. (بربور، 2008، صفحة 9)
- ✓ يقصد بميزان مدفوعات دولة معينة بيان يسجل جميع العمليات التي تمت بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين بها خلال فترة معينة من الزمن. (حشيش، 2002، صفحة 94)
- ✓ تعريف صندوق النقد لميزان المدفوعات على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصناديق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم. (لعروق، 2005، الصفحات 3-4)
- ✓ ميزان المدفوعات ورقة إحصائية يسجل فيه كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة. (لعروق، 2005، صفحة 4)
- ✓ هو الميزان الذي يقيد جميع التدفقات الاقتصادية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين. (لعروق، 2005، صفحة 4)
- ✓ بناء على ما سبق يمكن القول بأن ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يخصص كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بسنة واحدة، بين المتعاملين الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني وبقية العالم، أي المتعاملين غير المقيمين، ويتربط على أساسه حقوق والتزامات على هذه الدولة.

### 2.2. أهمية ميزان المدفوعات: تنبع أهمية ميزان المدفوعات من الآتي:

1. يعكس الميزان قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع المتغيرات الدولية لأنه يعكس حجم وهيكل التصدير والاستيراد.
2. يظهر الميزان القوى المحددة لسعر الصرف، كما يعكس أثر سياسات الاقتصاد على هيكل التجارة الخارجية.
3. يعتبر أداة هامة تساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كتخطيط التجارة الخارجية أو وضع السياسات المالية والنقدية. (حسن، 2015، صفحة 64)

### 3.2. مكونات ميزان المدفوعات: يتكون ميزان المدفوعات من عدة موازين فرعية هي:

- ✓ **الميزان التجاري:** يسجل هذا القسم المدفوعات الناتجة عن التدفق السلعي فقط من وإلى الخارج في صورة صادرات سلعية منظورة وواردات سلعية منظورة، حيث تسجل حصيلة الصادرات السلعية في الجانب الدائن في الميزان التجاري بينما تسجل المدفوعات من الواردات في الجانب المدين من الميزان. (رزق، 2010، صفحة 76)
- ✓ **ميزان الخدمات:** ويطلق عليه ميزان التجارة غير المنظورة، ويسجل فيه الخدمات التي قدمتها الدولة للخارج كنفقات السياح الأجانب، النقل، التأمين. وقيمة الخدمات التي تحصلت عليها الدولة من الخارج كنفقات بعثاتها الدبلوماسية والتعليمية.

ميزان التجارة والخدمات (ميزان الصفقات التجارية): وهو مجموع الميزانين السابقين.

✓ **ميزان الفوائد والأرباح:** يسجل فيه قيمة الفوائد والأرباح الناتجة عن القروض والاستثمارات. فيوضع في جانب الإيرادات قيمة الفوائد والأرباح التي تسلمتها الدولة سنويا عن قروضها للخارج واستثماراتها في الدول الأخرى، وفي جانب المدفوعات قيمة الفوائد والأرباح التي دفعتها للخارج من القروض التي تحصلت عليها من الدول الأخرى وعن الاستثمارات الأجنبية فيها.

**ميزان العمليات الجارية:** ويدعى بميزان الصفقات الداخلية أو حساب الدخل في ميزان المدفوعات وهو يشمل ميزان التجارة والخدمات وميزان الفوائد والأرباح.

✓ **ميزان المعاملات الرأسمالية:** يسجل في هذا الميزان حركة رؤوس الأموال (القصيرة، المتوسطة وطويلة الأجل) كالقروض الخارجية الخاصة والحكومية والاستثمارات الأجنبية، وبمعنى آخر استيراد وتصدير رؤوس الأموال، كما يسجل فيه الهبات والمنح والمساعدات التي تقدمها الدولة للدول الأخرى أو تتلقاها من الخارج.

✓ **ميزان حركة الذهب:** يعتبر الذهب من وسائل الدفع التي تقبل في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج. كما تسوي الفائض باستيراد الذهب من الخارج، وهذا الذهب الذي يسوي العجز أو الفائض يحتفظ به البنك المركزي كغطاء أو احتياطي للنظام النقدي.

إن تصدير الذهب كتصدير السلع يسجل في جانب الإيرادات من هذا الميزان واستيراد الذهب في جانب المدفوعات، أما السلع الذهبية كالحلي والجوهرات فتظهر في الميزان التجاري. (onefd, 2016)

**4.3. الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات:** يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متزنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية وبالتالي فإن الاختلال المقصود به الذي يمس هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عمليات معينة (عمليات تلقائية وعمليات موازنة) ومنه يظهر العجز أو الفائض (الاختلال) في ميزان المدفوعات.

### 3. العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

يمكن التمييز بين نوعين من الآثار:

#### 1.3. الآثار السلبية: حسب وجهة نظر المعارضين للاستثمار الأجنبي المباشر فالآثار السلبية تكمن في:

✓ **الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في المدى القصير** سرعان ما تتحول بالاتجاه المعاكس على المدى الطويل، حالما تبدأ هذه الاستثمارات بتحويل أرباحها إلى الشركة الأم، وأفضل مثال على ذلك أزمة جنوب شرق آسيا 1997-1998، كما أن استيرادات الشركات متعددة الجنسيات تؤثر على الميزان التجاري للبلد المضيف، وكل هذا يؤدي إلى استنزاف احتياطي الدول المضيفة. (شبانة، 1994، صفحة 13)

✓ **تطبيق الشركات المتعددة الجنسيات لسياسة تسعير الصادرات والواردات:** حيث تقوم الشركة الأم بتسعير الصادرات من فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، أو أدنى من السعر المطبق عالميا، وتعتمد على تسعير وارداتها إلى فروعها بأعلى من السعر المطبق عالميا، والدافع وراء هذه السياسة هو محاولة نقل العبء الضريبي من دولة ذات معدلات مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات منخفضة، أو كوسيلة مستترة لنقل الأرباح إلى الشركة الأم.

✓ **قد لا تلتزم الشركات متعددة الجنسيات بإعادة استثمار أرباحها في البلد المضيف وهو ما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات خاصة كلما زاد تدفق رؤوس الأموال خارج البلد المضيف.**

✓ **تحويل خدمات التمويل.**

✓ **تحويل الأجور والدخول للعاملين فيها.**

✓ **الاقتراض من داخل الدولة المضيفة وبالتالي من كان حلا لنقص المدخرات يصبح مشكلا.**

#### 2.3. الآثار الإيجابية: عديدة، منها:

✓ **قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء وحدات إنتاجية لإحلال الواردات، هذا يعني أن الدولة المضيفة ستخفض من نفقاتها من العملة الصعبة لأجل الاستيراد، ومن هنا تقلّ مشكلة التّقد الأجنبي، ويحدث ذلك تأثيرا إيجابيا على ميزان المدفوعات.**

- ✓ زيادة صادرات البلد المضيف من السلع والخدمات نتيجة إنشاء المستثمر الأجنبي لوحدة إنتاجية في البلد المضيف، ومنه الحصول على العملة الصعبة، وهو ما يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات.
  - ✓ إقدام المستثمر الأجنبي على بيع العملات الأجنبية من أجل الحصول على العملة المحلية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الاحتياطي من العملة الصعبة، ويرفع قيمة العملة وبالتالي زيادة دخول العملات الصعبة وهو ما يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات.
  - ✓ التزام الشركات الأجنبية بإعادة استثمار أرباحها ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات.
- وخلاصة القول وحتى تتفادى الدول المضيفة الوقوع في الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان لا بد لها أن تستهدف أشكال الاستثمار الأجنبي الذي يتماشى وأهدافها واستراتيجياتها.

#### 4. الدراسة القياسية.

قبل الخوض في إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2016، لا بد من توضيح واقع كلا من الظاهرتين في الجزائر خلال الفترة المذكورة سابقاً.

1.4. **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:** لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تطوراً ملحوظاً، حيث شهدت بداية التسعينات تدفقاً شبيهاً منعدهم للرأس المال الأجنبي وذلك راجع إلى الحالة السياسية، الأمنية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر آنذاك، لتعرف هذه التدفقات زيادة مطردة خلال الألفينيات وكل ذلك راجع إلى الاستقرار الأمني والتطور الاقتصادي الذي شهدته بالنظر لتبنيها لبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الإصلاحية، فضلاً عن طرح جملة من المخططات التنموية الهادفة إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وكذا تحيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية، وأمام التراجع الحاد لأسعار النفط عرف حجم هذه التدفقات انخفاضاً بالنظر لكون معظم هذه التدفقات هي استثمارات نفطية، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول 1: يوضح تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر 2000-2016.

الوحدة: مليون دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	
القيمة	438	1108	1065	634	882	1082	1081	1796	1662	2593	
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016				
القيمة	2746	2571	1484	1691	1700	587-	1546				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستثمار العالمي وضمان الاستثمار، من 2000-2016

2.4. **خصائص وواقع ميزان المدفوعات الجزائري:** يتميز الاقتصاد الجزائري -وبالتالي ميزان مدفوعاته- بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومقعد، أدى الاستعمار دوراً أساسياً في تكوينها، وتبرز الخصائص الموروثة عن العهد الاستعماري في التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية والتبعية للدول المتقدمة.

- ✓ ومنها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن إبرازها فيما يأتي:
- ✓ **عدم استقرار أسعار الصادرات:** تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 97% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضاً للتقلبات كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز، مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات، وهذا ما يمكن إبرازها من خلال الجدول التالي.

جدول 2: يوضح تطور الصادرات من المحروقات خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: مليون دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	
القيمة	14204	11736	12370	16476	23050	32937	38279	44497	53685	30584	
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016				
القيمة	38211	51409	48271	44462	40628	21742	18643				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار.

انطلاقاً من الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن العائدات من المحروقات متذبذبة من سنة إلى أخرى، حيث يمكن ملاحظة أن قيمة الصادرات من المحروقات عرفت صعوداً وهبوطاً خلال سنوات مختلفة وذلك راجع بالأساس إلى التغير والتذبذب والارتفاع والهبوط في أسعار المحروقات، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي.

جدول 3: يوضح تطور أسعار المحروقات 2000-2016.

الوحدة: الدولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	28.77	24.74	24.91	28.73	38.35	54.64	66.05	74.66	98.96	62.35
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
القيمة	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	44.28			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مختار علائي، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 368.

الأوبك.

لقد عرفت أسعار المحروقات تطورات ملحوظة، فمن الصعود تارة بفعل الطلب المتزايد والعرض المحدود إلى الانخفاض تارة أخرى بفعل ارتفاع المعروض مقابل الطلب، دون إغفال المخاطر السياسية وحالة عدم اليقين التي تلف بعض السياسات الاقتصادية.

✓ انخفاض معدل التبادل الدولي.

✓ **ضعف القاعدة الإنتاجية:** تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالاحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي. (الجوزي، 2012، الصفحات 229-230)

✓ انطلاقاً من هذه الخصائص فقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري عدة تطورات تراوحت ما بين العجز تارة والفائض تارة أخرى، فقد شهد ميزان المدفوعات خلال عقد التسعينات تحقيق اختلالات كبيرة، وهذه الاختلالات تمثلت في عجوزات تراوحت ما بين 30 مليون دولار و 6330 مليون دولار، والملاحظ هنا أن هذه الفترة هي فترة عاشت فيها الجزائر اضطرابات على جميع الأصعدة وكل ذلك أثر على ميزان المدفوعات، فهذا الأخير تأثر بالعجوزات الحاصلة في الميزان التجاري نتيجة كبر فاتورة الواردات والاقتصر فقط على تصدير البترول، ناهيك عن إحجام المستثمرين الأجانب على الدخول إلى الأراضي الوطنية وهروب رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج، كل هذه العوامل تسببت بحدوث هذه الاختلالات، لكن الملاحظ وبعد دخول الألفينيات عرف ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً، حيث تحوّل من حالة العجز إلى حالة الفائض وكل هذا بفضل ارتفاع أسعار البترول ودخول المستثمرين الأجانب وإقدام المستثمرين المحليين على الاستثمار بالداخل، لكن ما فتئ أن تزعر هذا الاستقرار بسبب الانخفاض الكبير في أسعار البترول وتحوّل إلى عجز كبير، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 4: يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري 2000-2016.

الوحدة: مليون دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	7600	6200	3600	7500	9100	16940	17730	29550	29550	3860
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
القيمة	15300	20100	10000	180	-9640	-30960	-21420			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر من 1990-2016.

3.4. وصف النموذج: تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ لتحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، وذلك على النحو التالي:

$$D(BLC) = C(1) * (BLC(-1) + 11.7176633747 * FDI(-1) + 1008.15661533 * EXOIL(-1) - 2.40144882292 * POIL(-1) - 13918.0729008) + C(2) * D(BLC(-1)) + C(3) * D(FDI(-1)) + C(4) * D(EXOIL(-1)) + C(5) * D(POIL(-1)) + C(6)$$

1. اختبار الاستقرارية: تتمثل المرحلة الأولى للتحليل الإحصائي في اختبار سكون السلاسل الزمنية لمعرفة مدى سكون المتغيرات على المدى القصير، أي التأكد فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة عند مستوياتها أو عند حساب الفروق الأولى لها، وحسب طبيعة نمو السلسلة الزمنية يمكننا التمييز بين سلاسل زمنية مستقرة وسلاسل زمنية غير مستقرة، إذ يعد شرط السكون أو الاستقرار أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية وإذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه

لا يمكن الحصول على نتائج سليمة ومنطقية بل تكون النتائج زائفة، ومن بين الاختبارات الأكثر شيوعا والمستخدمه في معرفة درجة استقرار السلاسل الزمنية اختبار ديكي-فولر الموسع، ويمكن توضيح نتيجة اختبار ديكي-فولر من خلال الجدول التالي.

جدول 5: يوضح نتائج اختبار الاستقرار.

المتغير	اختبار المستوى بقاطع Prob*	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام* Prob	اختبار الفروق الأولى بقاطع Prob*	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام* Prob	درجة الكامل I(D)
FDI	-2.669398 0.1007	-2.549309 0.3038	-5.388915 0.0007	-5.434338 0.0032	I(1)
BLC	-0.774324 0.7991	-1.348801 0.8358	-3.742132 0.0150	-3.996307 0.0361	I(1)
EXOIL	-1.451918 0.5310	-0.604214 0.9633	-3.292791 0.0342	-3.746038 0.0511	I(1)
POIL	-1.534322 0.4912	-0.727044 0.9518	-3.454420 0.0255	-3.540257 0.0741	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews 8.

- بالنسبة للسلسلة الأولى والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر: نقول أن السلسلة غير مستقرة في المستوى وهذا يعني أن قيمة ديكي-فولر بالقيمة المطلقة > القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة، ومنه تم الاعتماد على الفروق من الدرجة الأولى فوجد أنها مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
- بالنسبة للسلسلة الثانية والمتعلقة بميزان المدفوعات: فالسلسلة غير مستقرة في المستوى أي عند I(0) وهذا يعني أن قيمة ديكي-فولر بالقيمة المطلقة > القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة، ومنه تم الاعتماد على الفروق من الدرجة الأولى فوجد أنها مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
- بالنسبة للسلسلة الثالثة والتي تمثل الصادرات من المحروقات: فالسلسلة غير مستقرة في المستوى أي I(0) وهذا دليل على أن قيمة ديكي-فولر بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة، ومنه تم الاعتماد على الفروق من الدرجة الأولى فوجد أنها مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
- بالنسبة للسلسلة الرابعة المتمثلة في أسعار المحروقات: فهي غير مستقرة في المستوى أي I(0) وهذا دليل على أن قيمة ديكي-فولر بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة، ومنه تم الاعتماد على الفروق من الدرجة الأولى فوجد أنها مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

## 2. اختبار السببية لغرانجر Granger Causality Test: للتأكد من مدى وجود علاقة تبادلية بين متغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

وميزان المدفوعات BLC، وذلك في حالة وجود بيانات سلاسل زمنية، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلاسل الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها يضاف إلى ذلك قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، في حالتنا هذه يتطلب اختبار 'غرانجر' للسببية تقدير العلاقات التالية، والتي يمكن توضيحها كما يلي.

جدول 6: يوضح نتائج اختبار السببية.

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 02/17/20 Time: 13:46

Sample: 2000 2016

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BLC does not Granger Cause FDI	15	2.20745	0.1607
FDI does not Granger Cause BLC		0.55857	0.5889



EXOIL does not Granger Cause FDI	15	0.11764	0.8902
FDI does not Granger Cause EXOIL		1.61570	0.2466
POIL does not Granger Cause FDI	15	0.30479	0.7439
FDI does not Granger Cause POIL		0.77229	0.4877
EXOIL does not Granger Cause BLC	15	4.29847	0.0450
BLC does not Granger Cause EXOIL		2.27228	0.1536
POIL does not Granger Cause BLC	15	3.82234	0.0585
BLC does not Granger Cause POIL		3.28453	0.0801
POIL does not Granger Cause EXOIL	15	0.54336	0.5970
EXOIL does not Granger Cause POIL		0.67472	0.5310

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية 8 Eviews.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة احتمالية فيشر لكل المتغيرات هي أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وهذا يعني رفض الفرض العدم ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ )، أي عدم وجود سببية بين المتغيرات.

وعليه فإن المتغير المستقل FDI و EXOIL و POIL لا تتسبب في المتغير BLC، وأن المتغير BLC لا يتسبب في المتغيرات FDI، EXOIL و POIL.

3. اختبار درجات التأخير: حتى نعرف طبيعة النموذج الواجب تطبيقه، لا بد لنا من تحديد درجة التأخير، والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي.

جدول 7: يوضح نتائج اختبار درجات التأخير.

VAR Lag Order Selection Criteria  
Endogenous variables: BLC FDI EXOIL POIL  
Exogenous variables: C  
Date: 02/17/20 Time: 13:45  
Sample: 2000 2016  
Included observations: 16

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-527.7815	NA	8.69e+23	66.47269	66.66584	66.48258
1	-474.6957	72.99295*	9.19e+21*	61.83697*	62.80270*	61.88642*

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية 8 Eviews.

تحدد العلامة \* القيمة الأقل لدرجة الإبطاء للمقاييس، حيث أن كل اختبار تم عند مستوى 5%.

حسب عدد المشاهدات المقدّر ب 16 مشاهدة فإن عدد درجات التأخير يساوي 1، ومن خلال ملاحظة الجدول رقم 7 فإننا نأخذ درجة التأخر

التي تمثل أصغر قيمة في كل مقياس (LR, SC, AIC, FPE, LogL)، وفي هذه الحالة درجة التأخر هي  $p = 1$ .

4. اختبار التكامل المشترك: بعد أن توصلنا إلى استقرارية السلاسل وتكاملها في نفس الدرجة وهي 1، هذا ما يمكننا من تطبيق علاقة التكامل المشترك، وكما هو معلوم أنه لدينا مجموعة من اختبارات التكامل المشترك والتي من بينها نجد اختبار التكامل المشترك لجوهانسون والتكامل المشترك لأنجل-غرانجر، ومن أهم شروط هاذين الاختبارين هو أن تكون كل المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى وهذا ما يتطابق مع النتائج المتوصل إليها، وعليه سنقوم بتطبيق اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

حيث أن أهم شرط لتطبيق هذا الاختبار بعد تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، هو احتواء النموذج على أكثر من متغير مستقل.

ويمكن إبراز نتائج اختبار أنجل وجرانجر واختبار جوهانسن مع العلم بأن اختبار أنجل وجرانجر يطبق على النموذج الذي يحتوي على متغير مستقل واحد.

- اختبار أنجل-جرانجر ذو الخطوتين: يعتمد هذا الاختبار على مرحلتين: الأولى هي اختبار استقرارية المتغيرات (وهذا ما تم التحقق منه أعلاه)، ثم اختبار استقرارية البواقي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وتقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل. حيث يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

#### جدول 8: يوضح استقرارية البواقي.

Null Hypothesis: Et has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.893941	0.0579
Test critical values:		
1% level	-2.740613	
5% level	-1.968430	
10% level	-1.604392	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(E)

Method: Least Squares

Date: 05/05/20 Time: 14:48

Sample (adjusted): 2003 2016

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$E(-1)$	-0.658021	0.347435	-1.893941	0.0848
$D(E(-1))$	0.548525	0.318256	1.723532	0.1127
$D(E(-2))$	0.305082	0.316822	0.962945	0.3563
R-squared	0.216603	Mean dependent var		-1692.140
Adjusted R-squared	0.074167	S.D. dependent var		6029.819
S.E. of regression	5801.904	Akaike info criterion		20.35717
Sum squared resid	3.70E+08	Schwarz criterion		20.49411
Log likelihood	-139.5002	Hannan-Quinn criter.		20.34449
Durbin-Watson stat	1.931792			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews 8.

وبناء على الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن السلسلة مستقرة في المستوى دون قاطع ودون اتجاه عام عند مستوى معنوية 10 %، وعليه هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

وبالنسبة للخطوة الثانية وهي تقدير العلاقة قصيرة الأجل وتكون بأخذ الفروق الأولى لجميع السلاسل الداخلة في الدراسة، حيث أفرزت النتائج على ما يلي وفق الجدول التالي.

جدول 9: يوضح نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل.

Dependent Variable: DBLC  
Method: Least Squares  
Date: 05/05/20 Time: 14:58  
Sample (adjusted): 2001 2016  
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFDI	3.770712	1.103206	3.417959	0.0051
DEXOIL	-579.4708	202.2864	-2.864605	0.0142
DPOIL	2.042863	0.411217	4.967850	0.0003
ET(-1)	-0.312278	0.136626	-2.285643	0.0413
R-squared	0.907957	Mean dependent var		-1813.750
Adjusted R-squared	0.884947	S.D. dependent var		11045.29
S.E. of regression	3746.508	Akaike info criterion		19.50735
Sum squared resid	1.68E+08	Schwarz criterion		19.70050
Log likelihood	-152.0588	Hannan-Quinn criter.		19.51724
Durbin-Watson stat	1.375062			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews 8.

انطلاقاً من تقدير العلاقة قصيرة الأجل يمكن ملاحظة أن قيمة معامل تصحيح الخطأ  $-0.312278$  وهذا يعني إمكانية تفسير حوالي 100% من الصدمات على المدى الطويل، كما أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب الإشارة ومعنوي عند 5 %، وهو ما يؤكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهذا يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، كما يتضح أن معامل تصحيح الخطأ  $\text{CointEq}(-1)$  يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وهو ما يستلزم أن يكون سالبا ومعنوياً حتى يقدم دليلاً على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومن خلال نتائج الجدول (9) تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM معنوية وتأخذ القيمة السالبة، أي أن الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن، إذا كانت معلمة التصحيح تأخذ الإشارة السالبة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1 % مما يعني أن الاختلال في التوازن الطويل الأجل يصحح بسرعة تعديل 31.22 %، حيث أن تقديرات معاملات النموذج طويل الأجل تقيس الأثر الكلي أي الأثر المباشر وغير المباشر للتغير في المتغير المستقل (خارجياً كان أم داخلياً مرتداً زمنياً) في كل متغير داخلي (معتمد)، في حين أن تقديرات معاملات نموذج الأجل القصير تقيس الأثر المباشر فقط للمتغير المستقل (داخلياً أو خارجياً) في المتغير المعتمد (داخلي)، وأن ما يهم واضع السياسة هو الأثر الكلي لتغيرات المتغير المستقل في المتغير المعتمد.

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك: بهدف تحديد وجود تكامل مشترك من عدمه يمكن استخدام اختبار جوهانسن في النماذج التي تحتوي على أكثر من متغير مستقل واحد، والذي يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي.

جدول 10: يوضح نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

Date: 02/17/20 Time: 11:40  
Sample (adjusted): 2002 2016  
Included observations: 15 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: BLC FDI EXOIL POIL

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.967216	81.46342	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.743872	30.19610	29.79707	0.0450
At most 2	0.423128	9.764921	15.49471	0.2993
At most 3	0.095941	1.512906	3.841466	0.2187

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews 8.

انطلاقاً من نتائج اختبار جوهانسن يمكن ملاحظة أن النتائج المتحصل عليها معنوية في المتجه الأول والثاني وأن هناك متجهين للتكامل المشترك ما

يعني أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل.

5. نموذج تصحيح الخطأ ECM: بما أنه هناك تكاملاً مشتركاً بين المتغيرات فإنه سوف يتم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ. وفق الجدول التالي.

جدول 11: يوضح نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ.

Vector Error Correction Estimates

Date: 02/20/20 Time: 18:34

Sample (adjusted): 2002 2016

Included observations: 15 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1			
BLC(-1)	1.000000			
FDI(-1)	11.71766 (1.35363) [ 8.65648]			
EXOIL(-1)	1008.157 (51.9038) [ 19.4236]			
POIL(-1)	-2.401449 (0.10441) [-23.0002]			
C	-13918.07			
Error Correction:	D(BLC)	D(FDI)	D(EXOIL)	D(POIL)
CointEq1	-0.654846 (0.43343) [-1.51086]	-0.117268 (0.01447) [-8.10488]	-0.000615 (0.00075) [-0.82174]	-0.231271 (0.39089) [-0.59165]

D(BLC(-1))	1.929503 (0.98533) [ 1.95823]	0.202966 (0.03289) [ 6.17055]	0.004781 (0.00170) [ 2.80876]	1.908168 (0.88864) [ 2.14730]
D(FDI(-1))	1.354810 (4.85035) [ 0.27932]	-0.540022 (0.16192) [-3.33520]	-0.001682 (0.00838) [-0.20071]	1.069925 (4.37437) [ 0.24459]
D(EXOIL(-1))	1651.407 (1521.22) [ 1.08558]	385.7844 (50.7819) [ 7.59689]	3.132947 (2.62808) [ 1.19210]	819.7383 (1371.94) [ 0.59751]
D(POIL(-1))	-5.071382 (3.50424) [-1.44721]	-0.899583 (0.11698) [-7.69007]	-0.010267 (0.00605) [-1.69598]	-3.327941 (3.16035) [-1.05303]
C	3115.439 (3496.14) [ 0.89111]	348.3568 (116.709) [ 2.98483]	13.62167 (6.03998) [ 2.25525]	5798.568 (3153.04) [ 1.83904]
R-squared	0.483517	0.917275	0.547873	0.479933
Adj. R-squared	0.196582	0.871317	0.296691	0.191006
Sum sq. resid	9.45E+08	1053154.	2820.670	7.69E+08
S.E. equation	10247.26	342.0776	17.70333	9241.650
F-statistic	1.685108	19.95897	2.181179	1.661090
Log likelihood	-155.9744	-104.9785	-60.55917	-154.4250
Akaike AIC	21.59658	14.79713	8.874557	21.39000
Schwarz SC	21.87980	15.08035	9.157777	21.67322
Mean dependent	-1841.333	29.20000	1.302667	460.4667
S.D. dependent	11432.39	953.5969	21.10968	10274.88
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.55E+20		
Determinant resid covariance		4.60E+19		
Log likelihood		-424.7057		
Akaike information criterion		60.36077		
Schwarz criterion		61.68246		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية 8 Eviews.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن قيمة معامل تصحيح الخطأ هي قيمة سالبة ما يدل على وجود تصحيح للخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل ما يعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث أن سرعة تعديل الخطأ للوضع التوازني قدرت ب 65.48 % وهي نسبة مقبولة، وهو ما يؤكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

قيمة  $R^2$  بلغت 48.35 % ما يعني أن حوالي 48 % من التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016 ترجع

لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات من المحروقات وأسعار المحروقات، في حين أن ما يقارب 52 % منها ترجع إلى عوامل أخرى.

كما تشير النتائج إلى أن القيمة الاحتمالية لفيشر قد بلغت 1.685108 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % وهذا ما يدل على إمكانية عدم ملاءمة النموذج، وبهدف التحقق من ملاءمة النموذج ومن كونه مناسباً، تم إجراء الاختبارات التالية للتحقق من ذلك، كما هو مبين في الجداول التالية.

- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test.

- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي: Heteroskedasticity Test: ARCH.

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: Jarque-Bera.

بالنسبة للاختبار الأول يمكن استعراض النتائج من خلال الجدول التالي.

جدول 10: يوضح نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.054249	Prob. F(2,7)	0.9476
Obs*R-squared	0.228946	Prob. Chi-Square(2)	0.8918

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 02/22/20 Time: 14:44

Sample: 2002 2016

Included observations: 15

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.058672	0.577184	-0.101652	0.9219
C(2)	-0.289489	1.623291	-0.178334	0.8635
C(3)	0.907241	7.229834	0.125486	0.9037
C(4)	63.63873	1793.770	0.035478	0.9727
C(5)	0.235851	4.029847	0.058526	0.9550
C(6)	-750.4928	5053.610	-0.148506	0.8861
RESID(-1)	-0.020621	0.687964	-0.029974	0.9769
RESID(-2)	-0.219566	0.730296	-0.300653	0.7724
R-squared	0.015263	Mean dependent var		3.10E-12
Adjusted R-squared	-0.969474	S.D. dependent var		8216.088
S.E. of regression	11530.29	Akaike info criterion		21.84787
Sum squared resid	9.31E+08	Schwarz criterion		22.22550
Log likelihood	-155.8590	Hannan-Quinn criter.		21.84385
F-statistic	0.015500	Durbin-Watson stat		2.129021
Prob(F-statistic)	0.999992			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews 8.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية الارتباط التسلسلي تشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، إذ أن قيمة الاحتمال

لإحصائية فيشر Prob.F هي 0.9476 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي واضح الدلالة بين الأخطاء.

أما بالنسبة للاختبار الثاني والمتعلق باختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي: Heteroskedasticity Test:ARCH، فيمكن

تبيين نتائجه في الجدول التالي.

جدول 12: يوضح نتائج اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي: Heteroskedasticity Test:ARCH.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.660409	Prob. F(1,12)	0.4322
Obs*R-squared	0.730287	Prob. Chi-Square(1)	0.3928

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 02/22/20 Time: 15:40

Sample (adjusted): 2003 2016

Included observations: 14 after adjustments

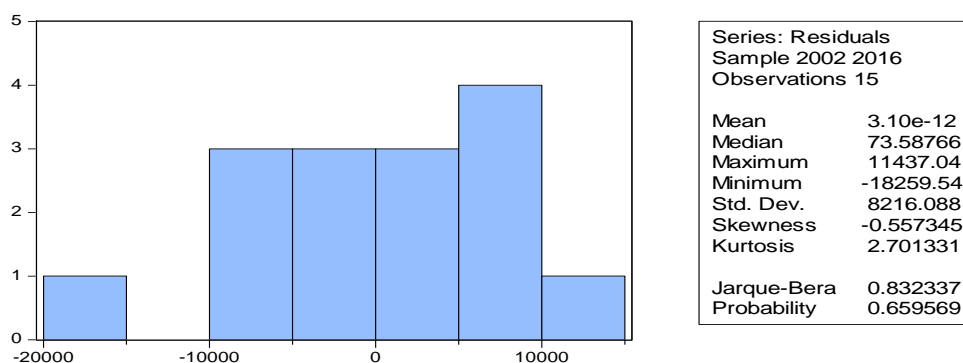
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	78117053	30747341	2.540612	0.0259
RESID^2(-1)	-0.233119	0.286861	-0.812656	0.4322
R-squared	0.052163	Mean dependent var		62394532
Adjusted R-squared	-0.026823	S.D. dependent var		88240535
S.E. of regression	89416145	Akaike info criterion		39.58706
Sum squared resid	9.59E+16	Schwarz criterion		39.67836
Log likelihood	-275.1095	Hannan-Quinn criter.		39.57861
F-statistic	0.660409	Durbin-Watson stat		1.964349
Prob(F-statistic)	0.432243			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews 8.

انطلاقاً من الجدول أعلاه فإن قيمة إحصائية ثبات التباين تشير إلى قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث أن قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر Prob.F هي 0.4322 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على ثبات تباينات الأخطاء.

وعن نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: Jarque-Bera، فيمكن توضيحها في الآتي.

جدول 13: يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: Jarque-Bera.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews 8.

تشير إحصائية اختبار التوزيع الطبيعي إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر حيث بلغت قيمته 0.659569 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه فإن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

على ضوء الاختبارات التي تم إجراؤها للتحقق من صلاحية النموذج من عدمه، فإن النتائج تشير إلى أن النموذج جيد ويمكن الاعتماد عليه كأداة للتنبؤ

واتخاذ القرارات.

5. **خاتمة:** إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل إلى جانب انتقال رؤوس الأموال انتقالا للتكنولوجيا والمهارات التسويقية والتنظيمية والفنية، وهو بذلك يؤثر ويتأثر بجملة المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية السائدة في الأقطار المضيفة وحتى في الأقطار المصدرة، ويكون التأثير إيجابيا كما ويكون سلبيا، ومن ذلك ميزان المدفوعات، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم المؤشرات التي يأخذ بها المستثمر الأجنبي عند اتخاذه لقرار الاستثمار، فميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة لقدرة البلد المضيف على التحكم في تجارته الخارجية وتقييد أو عدم تقييد حركة رأس المال وتحويل الأرباح، وبالتالي فالميزان المدفوعات قد يحول دون استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطر المضيف فضلا عن إمكانية استقطابه لاستثمارات قصيرة الأجل في مشاريع ربحية لا تساهم في تحقيق البلد المضيف للتنمية، وعليه فهناك علاقة قوية تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

6. **النتائج:** انطلاقا مما تقدم، يمكن استخلاص ما يلي:

- قرار الاستثمار خارج البلد الأم ليس بقرار عفوي أو عشوائي، وإنما هو قرار يتم اتخاذه بالاعتماد على جملة من المحددات، هذه المحددات إن غابت فإن المستثمر الأجنبي يحجم عن قرار الاستثمار خارج بلده الأم، وإن توفرت فإنه يتخذ قراره بالاستثمار في القطر الذي يحصل فيه على أعلى عائد وأقل الخسائر، وهذه المحددات تسمى بمحددات قرار الاستثمار والتي تكوّن في مجملها ما يعرف بالمناخ الاستثماري. ومنه تثبت صحة الفرضية الأولى.

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا على ميزان المدفوعات إذا ما توجه هذا الاستثمار نحو الصناعات التصديرية التي تساعد البلد المضيف على التقليل من الواردات والتوجه نحو التصدير، وبذلك تزيد فاتورة الصادرات وتقل فاتورة الواردات، وبذلك يحقق البلد فائضا في ميزان المدفوعات، فضلا عن أن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ذلك البلد يعني دخول العملة الصعبة وبالتالي زيادة احتياطي ذلك البلد من النقد الأجنبي، الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية ومنه تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، لكن ذكر ما تقدم لا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات، حيث أن قيام المستثمر الأجنبي باستيراد المواد الأولية اللازمة للقيام بنشاطه سوف يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد للبلد المضيف ومنه تحقيق عجز في ميزان المدفوعات، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل أرباحه التي قد تفوق في بعض الحالات حجم الأموال المستثمرة ومنه خروج النقد الأجنبي من البلد المضيف، وهذا يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات في صورة عجز، وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر له أثر ثنائي القطب على ميزان المدفوعات، ومنه تثبت صحة الفرضية الثانية.

- عرف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تطورا ملحوظا، حيث شهد تدفقا شبه منعدم خلال النصف الأول من التسعينات، بسبب الوضعية الاقتصادية التي مرت بها الجزائر آنذاك، فضلا عن الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر والذي يجعل أي مستثمر يحجم عن الاستثمار حتى ولو كان العائد كبيرا، لتعرف هذه التدفقات تحسنا ملحوظا بسبب تبني الجزائر لبرامج صندوق النقد الإصلاحية وتحسن الوضع الأمني والسياسي بها، فضلا عن تبني سلسلة من المخططات الإنمائية التي أدت إلى تحسن كبير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، إضافة إلى سن العديد من التشريعات المحفزة للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، والملاحظ أن معظم هذه الاستثمارات هي استثمارات نفطية أو في قطاع الخدمات، أي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر توجهت إلى المشروعات الاستخراجية والخدمية وليس إلى المشاريع الإنتاجية.

- تعتبر الجزائر من البلدان النامية أحادية القطاع، أي أنها تعتمد بدرجة شبه مطلقة على المحروقات في هيكل صادراتها، فضلا عن كونها اقتصاد بازار بامتياز، أي أنها تستورد كل ما يلزم وما لا يلزم من الخارج، بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية وعدم تشجيع المنتج المحلي أو المستثمر على الاستثمار في مشاريع إنتاجية بدل الاستخراجية، لذلك شهد ميزان المدفوعات الجزائري أرضدة تراوحت ما بين الموجبة تارة والسالبة تارة أخرى، حيث يمكن ملاحظة أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد العديد من الاختلالات، في صورة عجز خلال النصف الأول من التسعينات بسبب الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر آنذاك، وأواخر التسعينات حيث تبنت الجزائر برامج صندوق النقد الإصلاحية وما نتج عنها من مشروطة قيود الجزائر وأدت إلى ارتفاع مديونيتها تجاه العالم الخارجي، وفي صورة فائض سنوات 2000-2013 بفعل تحسن الوضعية الاقتصادية والأمنية للجزائر، فضلا عن الارتفاع المستمر والكبير الذي شهدته أسعار المحروقات والتي أدت إلى تحقيق الجزائر لمداخيل كبيرة، لتعرف وابتداء من سنة 2014 تحقيق انخفاض في حجم الفائض متحوّلة إلى عجز بدءا بعام 2015 بسبب الانخفاض المفاجئ في أسعار المحروقات واستمر هذا العجز خلال سنة 2016 لكن بدرجة أقل بفعل تبني الدولة لسياسة تقييد الاستيراد.



- انطلاقاً من اختبار الاستقرارية نلاحظ أن مختلف المتغيرات غير مستقرة في المستوى، وبعد إجراء اختبار الفروق الأولى تبين أنها كلها مستقرة من الدرجة الأولى أي  $I(1)$ .
- انطلاقاً من اختبار غرانجر للسببية يمكن ملاحظة أن جميع المتغيرات المختارة للدراسة لا تؤثر أو تتأثر ببعضها البعض أي لم يتسبب أي متغير في الآخر والعكس، ويتعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات من المحروقات وأسعار المحروقات إضافة إلى ميزان المدفوعات.
- انطلاقاً من اختبار درجات التأخير تبين من النتائج أن درجة التأخير هي 1، أي  $p=1$ .
- من خلال إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك تبين وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وأن هناك أكثر من متجه تكاملي واحد، ما يشير إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما سمح بإجراء اختبار نموذج تصحيح الخطأ الذي أفرز على وجود تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وأن سرعة العودة إلى الوضع التوازني فاقت 65%.
- انطلاقاً من تقدير نموذج تصحيح الخطأ تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات من المحروقات، وأسعار المحروقات تؤثر بنسبة تقارب 48% في ميزان المدفوعات وأن 52% المتبقية ترجع لعوامل أخرى. ومنه نثبت صحة الفرضية الرئيسية.
- تشير اختبارات تقييم جودة النموذج إلى صلاحية النموذج وقابلية استخدامه للتنبؤ واتخاذ القرارات.

5. الهوامش والمراجع:

1. onefd. (2016, 8 16). *onefd.dz* . Récupéré sur onefd.dz : [http:// www.onefd.dz](http://www.onefd.dz)
2. pugel, 6. P. (1996). *Economie internationale*. Paris: 10e edition ،Economica.
3. Unectad, w. (2000). *investment report* . NEW YORK , U.S.A: Unectad,world .
4. الجوزي ج. (2012). ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة *مجلة الباحث*-229, (12), 230.
5. الحسين م. ت. (1986). *الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
6. الغفار ه. ع. (2002). *الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية -الصين نموذجا*. -بغداد، العراق: بيت الحكمة، ط1،.
7. النبي و. ع. (/). *ميزان المدفوعات بوصفه أداة للتحليل الاقتصادي*. العراق: البنك المركزي العراقي.
8. بربور م. ه. (2008). *العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985-2006*. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، قسم المصارف والمصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرف.
9. حسن ت. ج. (2015). قياس أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان 1970-2013، *مجلة العلوم الاقتصادية*، 64،
10. حشيش ع. أ. (2002). *أساسيات الاقتصاد الدولي*، الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة، .
11. خضر ح. (2004). *الاستثمار الأجنبي المباشر -تعريف وقضايا*. *مجلة جسر التنمية*، 3،
12. رزق م. ز. (2010). *تجارة دولية*. مصر، :كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق.
13. سلسلة، ح. ا. (2005). ديسمبر. *الاستثمار الأجنبي المباشر 'اتجاهات ومفاهيم*. *رسائل بنك الكويت الصناعي*، 5، (03)
14. شبانة، أ. ز. (1994). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق. *المؤتمر السنوي الثامن للاقتصاديين المصريين*، 13،
15. قحف، ع. ا. (1989). *السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية*. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
16. لعروق ح. (2005). *سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر*. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري.